

إخلاء وزارة الصناعة بسبب انقطاع التيار الكهربائي

بغداد / هشام الوكابي:
أعلن مصدر في وزارة الصناعة ان مبنى الوزارة يعاني من انقطاع التيار الكهربائي منذ يومين بسبب خلل فني في وحدة الطاقة التي تغذي المبنى.
وقال المصدر ان المبنى سيخلى من الموظفين حتى نهاية الاسبوع ميمناً ان الكوادر الفنية في الوزارة عاكفة على اصلاح الخلل.. واعرب عن امله في ان يتم اصلاح الخلل وعودة التيار الكهربائي خلال ٧٢ ساعة.
يذكر ان مبنى وزارة الصناعة ما زال قيد الاعمار واعادة التأهيل بعد الدمار الذي طاله اثر دخول القوات الاميركية قبل عامين.



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخريا كريم

العدد (466) السنة الثالثة الأربعاء (17) آب 2005

(11) دج 1426

http://www.almadapaper.com

E-Mail - almada119@hotmail.com

250

دينارا

16

صفحة

جريدة سياسية يومية



اليوم...

في (مدا)

* (المدا) تواصل نشر أسماء المفصولين السياسيين الذين أعيذوا للخدمة في وزارة الصناعة (القسم الثالث).

ص ٣

* اليوم عرس غرة.

ص ٤

* الارهابيون يتجهون الى الانترنت.

ص ٥

* التميمي: هازلت أميت بغداد قانونياً.. لكنني لن أعود الى منصبها ثانية.

ص ٧

* الجنات مسؤولة عن مشاعر الصب والصدقة.

ص ٩

أسبوع لحسم الخلافات حول الدستور

المالكي: بإمكاننا تجاوز الخلافات في يوم واحد

عثمان: الكك وعد بإنجاز المهمة في وقتها المحدد

العوادي: المسائل شائكة... وتباين في وجهات النظر

المطلبك: القضايا الخلافية بلغت ٦٦ نقطة والفجوة كبيرة.



الثروات" مشيراً الى ان هذه المسائل ما زالت شائكة وعليها تباين في وجهات النظر". وحول سبب عدم التوصل الى اتفاق حتى الان قال "نحن نحاول اخراج دستور يلي طموحات الشعب ويرضي جميع الاطراف لهذا فان مهمتنا ليست سهلة".

اما محمود عثمان الفيهادي الكردي وعضو لجنة كتابة الدستور فقد أكد ان "الجميع المهتم بانجاز المهمة في وقتها المحدد على الرغم من الخلافات حول العديد من المسائل".

واعرب عن ارتياحه لتمديد المهلة، وأكد عثمان ان "المناقشات ستتكثف خلال الايام السبعة المتبقية فאלك وعد بانجاز المهمة في وقتها المحدد ويعلم ان لا خيار امامه سوى حل الجمعية الوطنية والعودة الى نقطة الصفر".

ومن جانبه، اعتبر منذر الفضل عضو لجنة كتابة الدستور ان "المشكلة الاساسية بين القائميتين الرئيسيتين هي حول مواضيع حق تقرير المصير للشعب الكردي وتقاسم السلطات والثروات وصلاحيات رئيس الاقليم السيادية ودور الدين في الدولة بالإضافة الى مواضيع اخرى اقل اهمية".

واوضح ان "قتل المفاوضين في التوصل الى اتفاق في المهلة الاولى لا يشكل أزمة سياسية الا في حالة عدم التوصل الى اتفاق في المهلة المحددة في الثاني والعشرين من الشهر الحالي".

واضاف الفضل العضو العربي والخبير القانوني في قائمة التحالف الكردستاني "اذا لم تتوصل الاطراف الى اتفاق في المهلة المحددة فان البلاد ستدخل في أزمة سياسية حيث تحل الجمعية الوطنية والحكومة الحالية لتصبح حكومة تسيير اعمال لحين اجراء انتخابات جديدة".

وكان القادة السياسيون قد ناقشوا النقاط الخلافية في مسودة الدستور حتى اخر لحظة وتكررت الخلافات حول الفدرالية ومكانة الاسلام في الدستور.

وفي حين وافق الاكراد والائتلاف على مبدأ الفدرالية الذي عارضه مقاطعو الانتخابات بشدة.

كما اختلف المجتمعون حول مكانة الاسلام فكان البعض يريد الشريعة الاسلامية المصدر الوحيد للتشريع في حين ان البعض الاخر اراد الشريعة احد مصادر التشريع.

وقال رئيس الحكومة ابراهيم الجعفري في مؤتمر صحافي عقده بعد انتهاء جلسة الجمعية الوطنية ان الخلافات تركزت حول طبيعة الفدرالية وتوزيع الموارد الطبيعية.

وتابع "على كل حال ان الشعب العراقي هو الذي سيرفر في نهاية المطاف من خلال الاستفتاء الشعبي العام مصير مسودة الدستور".

وصوتت الجمعية الوطنية العراقية باجماع للحاضرين مساء الاثنين على تعديل قانون ادارة الدولة لتمديد مهلة الانتهاء من صياغة مسودة الدستور حتى الثاني والعشرين من الشهر الجاري.

من جانبه، اقر راسم العوادي عضو لجنة كتابة الدستور عن القائمة العراقية التي يترجمها رئيس الوزراء السابق اباد علاوي انه "ليس امام الجميع من خيار اخر سوى الانتهاء في الوقت المحدد والا فان الجمعية الوطنية ستحل".

واعتبر العوادي ان "هناك اتفاقا حول الكثير من النقاط العالقة ال ١٨ ولم يتبق سوى نحو ثلاث مسائل عالقة تتعلق بالفدرالية وتقاسم السلطات الاتحادية والاقليم والعظمى عليها".

استفتاء عليها من الشعب. وابدى المطلب استعداد مقاطعي الانتخابات لاعطاء حق تقرير المصير الى الاكراد شريطة تحديد حدود اقليم كردستان كما كانت قبل سقوط النظام السابق.

وقال جواد المالكي عضو لجنة كتابة الدستور عن لائحة الائتلاف "اذا صار هناك توجه لدى الاطراف لتجاوز العقبات فاعتقد ان بالامكان تجاوز هذه الخلافات في يوم واحد فقط".

واوضح المالكي اذا اجتمعنا مع وجود النية لحل مبدئين اساسيين هما وحدة العراق وما يتفرع عنها من اقاليم، والاسلام وعلاقة الدين بالدولة فيامكاننا ان ننهي هذا الاسبوع.

وحول كيفية حل بعض المسائل العالقة وخصوصا مبدأ الفدرالية الذي يعارضه مقاطعو الانتخابات، قال المالكي "المهم ان ننهي وليس بالضرورة ان نقبل المسودة ١٠٠٪ من كل طرف، توافق الغالبية العظمى عليها".

رسميا حولها، الا ان يوم الاعلان عن المسودة قفزت الى السطح العديد من القضايا الخلافية التي بلغت ٦٦ نقطة وقد اصيحت الفجوة كبيرة جدا، وقال ان قضايا الخلاف معدودة منها النظام الاتحادي الذي لدينا تحفظات عليه واقترحنا ترحيله الى الجمعية الوطنية القادمة لتقرير النظام الاداري في العراق وهو قرار شعبي وليس حزبيا سياسيا، وثانيا موضوع ازواج الجنسية وهذا المبدأ نرفضه كليا، كما اننا لسنا مع فكرة ادراج المرجعية الدينية في الدستور لكي لا تحول القضية الروحية للمرجعية الى قضية قانونية او سياسية لان المرجعية اسمى من ذلك. وواضاف المطلبك ان مقاطعي الانتخابات على استعداد لتقديم تنازلات في قضايا كثيرة من الدستور باستثناء موضوع تقسيم العراق الى ولايات بسبب وضع العراق الصعب. مشيراً الى ان مقاطعي الانتخابات على استعداد لاقرار الفدرالية بعد اجراء

بغداد / تصوير العوام والوكالات
كشف صالح المطلبك عضو الهيئة الدستورية (عن مقاطعي الانتخابات) ان اسباب تأجيل الاعلان عن الدستور ليس فقط الخلافات بين الاطراف العراقية بل لعدم تنفيذ المطالب الامريكية التي اصررت على اظهار الدستور امس الاول وذلك بعد اتفاق بين جميع قادة الكتل السياسية على عدم تنفيذ الموعد "المقدس" حسب ما اعلن الامريكان. وقال المطلبك في تصريح خص به (المدى) ان الموعد الجديد الذي حصد لا يكفي لحل نقاط الخلاف العالقة ما لم تكن هناك مصارحة ومصالحة وطنية. وان نقاط الخلاف اصيحت معقدة اكثر واصبحت شائكة. مؤكدا ان قادة الكتل لم يتفقوا على نقطة واحدة لحد الان لكون الخلافات كبيرة وان مجموع النقاط الخلافية كانت بحدود ١٨ نقطة وقد قلصت في اليوم الذي سبق الاعلان عن مسودة الدستور الى ٤ نقاط فقط دون التوقيع

الجعفري: التأجيل لمرّة واحدة فقط والأسبوع كافٍ للوصول الى نتيجة

عمامة تشكل نقاشا خلافية في تفاصيلها وليس بمجملها". وحول الفدرالية قال الجعفري ان "الفدرالية واقع حال موجود على الارض وهي كتطبيق عملي سبقت ولادتها والرأي الغالب هو مع تثبيت مبدأ الفدرالية لكن الامر يحتاج لاقناع الآخرين" في اشارة الى مقاطعي الانتخابات.

واضاف ان "هناك وجهات نظر مختلفة حول الموضوع ونسأل الجعفري اي دولة في العالم استطاعت ان تنجز الدستور في فترة قياسية مثلما فعلنا نحن وفي ظل مثل هذه الظروف الاستثنائية؟".

وحول ما اذا كان الاسبوع كافيا لانجاز الدستور قال الجعفري "انا اعتقد ان النقاط العالقة لا تستحق اكثر من هذا الوقت".

واوضح الجعفري ان "التأجيل لمرّة واحدة فقط ولن يتأخر مرّة اخرى ولو كنا نعتقد انه يستحق فترة زمنية اطول لفعلنا ذلك ولاجلناه لكثير من اسبوع او حتى لشهر لكن الاسبوع كافٍ للوصول الى نتيجة باذن الله".

وحول ماهية المسائل العالقة قال الجعفري ان "المسائل المختلف عليها لتجاوز اصابع اليدين او ربما اصابع اليد الواحدة".

واشار الى ان "الفدرالية والشورى والتوازن وتوزيع السلطة وتمثيل الاقليم في الخارج وتحديد نظام الانتخابات وعلاقة الدين بالدولة هذه كلها عناوين

بغداد / الصدا
قال رئيس الوزراء ابراهيم الجعفري:

"ان يتأخر موعد تقديم مسودة الدستور لاسبوع مسألة طبيعية جدا".

واضاف في مؤتمر صحفي عقده امس ان "الهدف ليس اعطاء مزيد من الوقت بل الحصول على دستور متكامل يحظى برضى وقبول جميع الفرقاء العراقيين".

وتساءل الجعفري "اي دولة في العالم استطاعت ان تنجز الدستور في فترة قياسية مثلما فعلنا نحن وفي ظل مثل هذه الظروف الاستثنائية؟".

وحول ما اذا كان الاسبوع كافيا لانجاز الدستور قال الجعفري "انا اعتقد ان النقاط العالقة لا تستحق اكثر من هذا الوقت".

واوضح الجعفري ان "التأجيل لمرّة واحدة فقط ولن يتأخر مرّة اخرى ولو كنا نعتقد انه يستحق فترة زمنية اطول لفعلنا ذلك ولاجلناه لكثير من اسبوع او حتى لشهر لكن الاسبوع كافٍ للوصول الى نتيجة باذن الله".

وحول ماهية المسائل العالقة قال الجعفري ان "المسائل المختلف عليها لتجاوز اصابع اليدين او ربما اصابع اليد الواحدة".

واشار الى ان "الفدرالية والشورى والتوازن وتوزيع السلطة وتمثيل الاقليم في الخارج وتحديد نظام الانتخابات وعلاقة الدين بالدولة هذه كلها عناوين

وزارة الضلام :

نعمل على إنتاج (٢٠) ألف ميغا واط ظلام دامس

اقصى لظروف تتعلق بقرءة مسودة الدستور حيث يحظر ادخال الموبايلات والمصابيح اليدوية الى قاعة الاجتماعات في الجمعية الوطنية. ونفى الناطق ما اشيع حول حصول السفارة الامريكية بحصة الانتاج وقال ان السفارات الاجنبية غير مشمولة بالنظام الوطني العراقي وان قرارا سياديا كان قد صدر بهذا الشأن عن الحكومة السابقة وجرى تعديله بإضافة السفارات العربية اليه في عهد الحكومة الحالية.

مصادر مقربة من الوزارة سررت ل (المدى) ان الكوادر الفنية والهندسية تعمل باقصى طاقة كي تخالف التوقعات لما تبقى من موسم الصيف وتتوصل الى انتاج ٢٠ ألف ميغا ظلام وهو المستف الذي يحتاجه العراق ليخفف في ظلام دامس.

بغداد / نزارعبدالستار
حققت (وزارة الضلام) طفرة نوعية في انتاجها ، خلال موسم الصيف الحالي . وقال مصدر في الوزارة ل (المدى) ان انتاج الوزارة من الظلام تضاعف مع مطلع اب ليصل الى (١٥) الف ميغا واط ظلام . ومن المتوقع رفع سقف الانتاج في الاسبوعين الاخيرين من الشهر الجاري ، لسد النقص المحلي وتوفير اقصى مايمكن توفيره من هذا المنتج الوطني . وواضح المصدر ان الوزارة بصدد تنفيذ خطتها الرامية الى تجهيز المواطنين بالظلام وفق نظام الطاقة التمولية تحقيقا للعدالة الاجتماعية مشيرا الى ان نقطة الخلاف حول اقليم كردستان ما زالت قائمة وستتم احوالها قريبا الى الجمعية الوطنية . وقال المصدر ان سد (مطفي) غير كاف لسد حاجة محافظات الوسط والجنوب للظلام مشيرا الى ان الخطة الجديدة سوف تطبق على الوزارات الشقيقة حيث قامت الوزارة بتجهيز وزارة الصناعة بما تحتاجه من تيار الظلام مما ادى الى توقف العمل وتسريح الموظفين مدة اسبوع . ومن المؤمل شمول وزارات النفط والدفاع والداخلية بالخطة الجديدة . وحول شمول الاحزاب السياسية والمنظمات المجتمع المدني بحصة من الانتاج الوطني للظلام قال المصدر ان النية متجهة الى اخذ هذا الطموح بالاعتبار ؛ فضلا عن سعي الوزارة الى توفير الظلام للكليات والمعاهد والمدارس مع بدء العام الدراسي الجديد . واكد مصدر متصل قال الناطق الرسمي في الوزارة ل (المدى) ان حصة مجلس الوزراء ومقر الجمعية الوطنية من انتاج الظلام سيوزع بعد يوم ٢٢ / آب كحد

في الحد

فرصة استثمارية

لاقامة معامل لانتاج الاسمنت من قبل القطاع العراقي الخاص

اعتمدت وزارة الصناعة والمعاد برنامجا طموحا لتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين العراقيين لاقامة مشاريع صناعية في مختلف فروع الصناعة وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتنفيذ مشاريعهم ويسرها دعوة المستثمرين العراقيين ممن لديهم القدرة المالية والدعم الفني لاقامة معامل جديدة لانتاج الاسمنت في العراق لحسابهم الخاص.

تمثل صناعة الاسمنت مشروعاً مثاليا للاستثمار نظرا لاجابة العراق المتنامية الى المواد الاولية الداخلة في قطاع البناء والتشييد ولتلبية متطلبات برنامج اعادة الاعمار.

من العوامل الاخرى المشجعة للاستثمار في اقامة معامل الاسمنت توافر المواد الاولية بكميات كبيرة والايدي العاملة المدربة.

اعدت الوزارة ملفا خاصا يتضمن معلومات تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارهم بالاستثمار ويمكن للمستثمرين الراغبين بالحصول على الملف لقاء مبلغ (١٥٠ دولار) مائة وخمسين دولارا (او ما يعادله) غير قابل للاسترجاع مراجعة وزارة الصناعة والمعاد- دائرة الاستثمارات للمدة من ٢٠٠٥/٨/١٥ ولغاية ٢٠٠٥/٩/١٥ على ان يتم تقديم الطلبات ابتداء من ٢٠٠٥/٩/١٥ ولغاية ٢٠٠٥/١٠/١٦ وعلى العنواون المدرج في ادناه:

جمهورية العراق- وزارة الصناعة والمعاد دائرة الاستثمارات بغداد- شارع النضال

كذلك يمكن الاتصال لغرض الاجابة على اية استفسارات او توضيحات على العنواون التالي:

هاتف: ٨١٦٢٠٠٦ - داخلي: ١١٣٢ فاكس: ٨١٦٦٠٤٠

E-mail/cementinvest@yahoo.com